

الحكم الرشيد كمنهج للحد من الفساد المالي والإداري في الجزائر- دراسة ميدانية لبعض مؤسسات قطاع الاتصالات بولاية تيبازة

Rational governance as a way to reduce financial and administrative corruption in Algeria - Empirical study from a sample of communication sector companies in Tipaza

عثمان لخلف

مخبر الجغرافيا الاقتصادية-المركز الجامعي تيبازة،



الجزائر

Lakhlef1@gmail.com

اسمة عموري *

مخبر الإدارة والأداء والابتكار، مدرسة الدراسات



العليا التجارية، الجزائر

Assema.amouri@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/06/04

تاريخ الاستلام: 2022/02/09

Abstract:

Corruption is a common phenomenon between developed and developing countries. From this standpoint, it was necessary to draw up policies to combat this phenomenon. Perhaps the most prominent of these trends is the adoption of standards of good governance.

Accordingly, the study aimed to show the importance of the standards of good governance in the institutions under study to reduce the manifestations of financial and administrative corruption. The study concluded that the adoption of good governance standards contributes to reducing financial and administrative corruption, especially with regard to the standard of disclosure, transparency and law enforcement.

Keywords: Good governance, administrative corruption, financial corruption, strategic vision.

مستخلص:

الفساد ظاهرة مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية ولقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل رهيب وأصبحت تهدد اقتصاديات الدول، ولقد ظهرت العديد من المحاولات لتصدي لهذه الظاهرة لما لها من تأثير بالغ على المجتمعات، حيث تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات بهدف الحد من الآثار الناجمة عن مختلف أشكال الفساد ومن هذا المنطلق كان لا بد من رسم سياسات كفيلة بمحاربة هذه الظاهرة ولعل من أبرز هذه التوجهات هو تبني معايير الحكم الرشيد.

و عليه فقد هدفت الدراسة إلى تبين أهمية معايير الحكم الرشيد في المؤسسات محل الدراسة على الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة حيث تم توزيع 150 استبيان تم استرجاع 145 صالحة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير الحكم الرشيد يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري وخاصة بالنسبة لمعيار الإفصاح والشفافية وتطبيق القانون. كلمات مفتاحية: الحكم الرشيد؛ الفساد الإداري؛ الفساد المالي؛ الرؤية الاستراتيجية.

JEL Classification Codes : D42; Q31; M11; M21; H5.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

يحظى موضوع الحكم الراشد في الوقت الراهن باهتمام كبير ومتزايد على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية، بل والإقليمية والعالمية أيضا، إذ يكثر الحديث على ضرورة تبني معايير الحكم الراشد خاصة في ظل انتشار الفساد المالي والإداري في مختلف أنحاء العالم، حيث اتفقت مختلف الآراء على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة بكل صورها وأشكالها في كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية.

أدت المشاكل الناتجة عن الفساد المالي والإداري إلى زيادة اهتمام المؤسسات بتطبيق الحوكمة ومبادئها، وذلك لحماية حقوق المساهمين والمستثمرين، حيث إن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بها يساعد على حل العديد من المشاكل التي يخلقها الفساد المالي والإداري.

وبناء على ما سبق فيمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

كيف يتم التقليل من الفساد المالي والإداري في ظل تبني معايير الحكم الراشد في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الإشكاليات الفرعية على النحو الآتي:

- ما أهمية تطبيق معايير الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية؟
- ما هو موقع مؤسسات قطاع الاتصالات للحد من الفساد المالي والإداري انطلاقا من تبني معايير الحكم الراشد؟

1.1. أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الحكم الراشد والفساد المالي والإداري؛
 - عرض دور الحكم الراشد في تخفيف آثار الفساد المالي والإداري في الجزائر؛
 - استنتاج مجموعة من النتائج ذات الصلة بواقع تبني المؤسسات محل الدراسة لمعايير الحكم الراشد.
- 2.1. فرضيات البحث: يسعى البحث في ضوء دراسة مشكلة البحث السابق عرضها إلى التحقق من صحة الفرضية التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مفهوم الحكم الراشد والحد من الفساد المالي والإداري للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

هذا ويمكن استخلاص مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو الآتي:

- H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية والحد من الفساد المالي والإدار عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

- H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسائلة والحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.: H1

H1 - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة والحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.

H1 - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.

3.1. الدراسات السابقة: لقد حظي موضوع دور الحوكمة في الحد من الفساد باهتمام العديد من الباحثين ولقد أثبتت الدراسات أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، ومن بين أهم الدراسات التي اطلعنا عليها في هذا الموضوع ما يلي:

1.3.1. دراسة تحت عنوان: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة دراسة حالة ولاية بسكرة الجزائر عمار بن عيشي مجلة التنمية الاقتصادية حمة لخضر الوادي العدد الثالث 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية و من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 120 مفردة من مجتمع الدراسة المكون من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات حيث يبلغ عدد شركات المساهمة بولاية بسكرة 13 شركة، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تلتزم الشركات العامة الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في وجود أساس لإطار فعال من الإفصاح والشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين، هذا إضافة إلى وجود علاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والحد من الفساد بشركات المساهمة الجزائرية من وجهة نظر المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء الشركات.

2.3.1. دراسة تحت عنوان: سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية" بوزيد سايج مجلة الباحث.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول عامة والعربية منها خاصة ومدى استعدادها لتبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمسائلة كمدخلين للحد من آثار ظاهرة الفساد، ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ظاهرة الفساد في الدول العربية تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة وبعيدة المدى وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد.

3.3.1. دراسة تحت عنوان : تفعيل آليات الحوكمة للحد من انتشار الرشوة أحد أبرز أوجه الفساد الإداري والمالي مريم قايد مجلة الشريعة والاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى أهمية آليات حوكمة الشركات في الحد من مشكلة انتشار الرشوة التي أصبحت متفشية في مجمل مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء وهذا لزيادة أداء هذه المؤسسات وتعظيم قيمتها، كما توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي من بينها أن الالتزام باليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات إلى الحد من انتشار الفساد الإداري والرشوة فيها وزيادة كفاءة أدائها وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بها ومن ثم القدرة على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. ماهية الحكم الراشد:

من خلال هذا المحور سنتطرق لتعريف الحكم الراشد، ثم سنذكر خصائصه، كما سنتعرض أيضا لأبعاد و مؤشرات الحكم الراشد.

1.1.2. تعريف الحكم الراشد:

إن مفهوم الحكم Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني: عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات، وجاء مفهوم الحكم الجيد ليضيف على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم، وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات (يكن، 2018، صفحة 296).

ولقد عرفت المؤسسات الدولية الحكم الراشد انطلاقا من مجال اهتمامها، إذ عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

وكما عرفته أيضا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إنه: القدرة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الصحي (عواشيرة، مارس 2016، صفحة 287.288)

2.1.2. خصائص الحكم الراشد:

الحكم الراشد وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوب جديد في إدارة شؤون المؤسسة، يقوم على مجموعة من الخصائص الآتية (كمال، جوان 2015، صفحة 127.128):

- المشاركة (participation): وتعني أن يسمح بالمشاركة الفعالة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم؛

- حكم القانون (Rule of law): ويعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة وان تطبق القواعد القانونية دون تحيز.

- الشفافية (Transparency): وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

- الاستجابة (Responsiveness): وتعني أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها؛

- بناء التوافق (Consensus Oriented): ويعني التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

- المساواة وتكافؤ الفرص (Equity and Inclusiveness): وتعني أن تلبى العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

- المساءلة (Accountability): وتعني أن يكون صناع القرار في أجهزة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير، وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم والثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولا تقييم العمل المنجز، ثم محاسبة القائمين عليه ثانيا.

- الرؤية والإستراتيجية (Strategic Vision): وتعني أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد.

3.1.2. أبعاد الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد ليس مرتبطا بالجانب السياسي فحسب وإنما يشمل جوانب أخرى متعددة الأبعاد تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا يمكن إجمالها في ما يلي (مرزوق، 2013، صفحة 46.47):

- **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة، والتي يجب إن تمثل جميع الأطياف وأن يتحرى في اختيار أفرادها بناء على اتصافهم بمبادئ النزاهة والأمانة والعدالة، وذلك من أجل العمل على التسيير الرشيد للموارد المادية والبشرية المتاحة؛

- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها، إذ أن المواطن يعتبر أن الإدارة هي الواجهة التي يحكم من خلالها على مدى فعالية ورشادة النظام السياسي من عدمه، وذلك من خلال التعامل اليومي معها.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر وتنوع الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة؛

- **البعد الإنساني:** أو بتعبير آخر بناء الإنسان الذي يعد أساس كل رشد، بل إن الأبعاد الثلاثة الأولى تشترك جميعها في هذا البعد، لذلك وجب على الأنظمة السياسية قبل العمل على ترشيد السياسات والقرارات العمل على إصلاح الإنسان وإبعاده عن مظاهر الفساد، وذلك بإشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

4.1.2. مؤشرات الحكم الراشد:

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة WGI الصادرة عن البنك الدولي من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، وتتكون من ستة معايير وهي: السيطرة على الفساد سيادة القانون، الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، نوعية الأطر التنظيمية، وفعالية الحكومة، وهذه المؤشرات موزعة مثنى مثنى إلى ثلاثة مجاميع وهي: (الاحترام والمساواة، طبيعة النظام السياسي وقدرة الحكومة)، وسوف نتطرق لهذه المؤشرات فيما يلي (الزهران، 2016، الصفحات 126-127):

❖ **الاحترام والمساواة:** يمثل هذا المعيار احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وهو يشمل:

- **مؤشر مكافحة الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

- **مؤشر سيادة القانون:** يهدف هذا المؤشر إلى تقدير مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية ومدى التزامهم بتلك القواعد، خاصة فيما يتعلق بمدى شيوع الجريمة، وكفاءة وفعالية القضاء في إجراءاته وأحكامه.

❖ **طبيعة النظام السياسي:** يمثل هذا المعيار المسار الذي من خلاله تختار الحكومات و تراقب ويتم تغييرها ويشمل هذا المعيار مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

- مؤشر الديمقراطية (الصوت والمساءلة): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- ❖ قدرة الحكومة: يمثل هذا المعيار قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة ويشمل المؤشرين الآتيين:
- مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات، والتركيز الرئيسي لهذا المؤشر هو المدخلات اللازمة لأن تكون الحكومة قادرة على إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتوفير السلع العامة.
- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

2.2. ماهية الفساد المالي والإداري:

من خلال هذا المحور سنتطرق لتعريف الفساد المالي والإداري، كما سنذكر أسباب ظهور الفساد المالي والإداري، وفي الأخير سنعرض مظاهر الفساد الإداري والمالي.

1.2.2 تعريف الفساد المالي والإداري:

يعرف البنك الدولي الفساد على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشواى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب (سايح، 2012، صفحة 56) ."

2.2.2. أشكال الفساد:

من أهم الأشكال الأساسية للفساد السياسي، والفساد الأخلاقي، والفساد الإداري، والفساد المالي وبمنا في هذا المقام النوعين الأخيرين باعتبارهما موضوع مداخلتنا وسنوضح كل منهما فيما يلي (خزار، ديسمبر 2010، الصفحات 04-05):

- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها بحيث تتم مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص

ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي.

- الفساد الإداري: ويتعلق بمجمل الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعارض ومنظومة التشريعات والقوانين والضوابط والقيم الأخلاقية المتعارف عليها داخل المجتمع، ويعرفه نجم عبود نجم بقوله: "الفساد الإداري هو الانحراف عن قواعد العمل الملتزمة والمعتمدة في الجهاز الإداري.

وهناك حالات تندرج في الفساد الإداري والمالي نذكر منها ما يلي (توفيق، مارس 2016، صفحة 397.398):

- الرشوة: التي تعد أكثر أنواع الفساد فحسب تقرير بعض الدراسات أن قيمة الرشوة بلغت في العالم ما يوازي الترليون دولار أمريكي سنويا، حيث تقدم مبالغ مالية إلى شخص أو إلى حكومة ما للحصول على منفعة شخصية، فالرشوة يمكن ضبطها علنا أو من خلال تطبيق مبدأ من أين لك هذا؛

- الإختلاس: أو ما يعرف بسوء استغلال المال العام ويعني الاستحواذ على المال العام بدون وجه حق والتصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية فيمكن كشف الاختلاسات من خلال الوثائق والمستندات.

- الوساطة أو المحسوبية: وهذه تعد أخطر أنواع الفساد لكونها غير مرئية أو محسوسة ويصعب إثباتها بأدلة وبراهين فالوساطة تحدث من محاباة لشخص أو حكومة ما على حساب شخص أو حكومة أخرى في تقديم منفعة ما.

3.2.2. أسباب ظهور الفساد المالي والإداري:

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوؤها وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي (لبزة، 2006، الصفحات 119-120):

- ✓ تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها؛
- ✓ وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة؛
- ✓ حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة؛
- ✓ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها؛
- ✓ توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد؛
- ✓ الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحة، فإنها حتى وإن أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث فقط؛

✓ البعد الاقتصادي، يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا؛

✓ البعد الاجتماعي، يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد والفساد لا يرى في فساد عيبا وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة.

3.2.2. مظاهر الفساد الإداري والمالي: للفساد الإداري عدة مظاهر أو أشكال تتمثل في (قايد، ديسمبر 2013، الصفحات 111-113):

❖ الانحرافات التنظيمية: ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في إثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

✓ عدم احترام العمل: ومن صور ذلك التأخر في الحضور صباحا، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، قراءة الجرائد واستقبال الزوار، التنقل من مكتب إلى آخر... إلخ؛

✓ امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه: ومن صور ذلك رفض الموظف أداء العمل المكلف به عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح، التأخير في أداء العمل... إلخ؛

✓ التراخي: ومن صور ذلك الكسل، الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد، تنفيذ الحد الأدنى من العمل؛

✓ عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، ومن صور ذلك العدوانية نحو الرئيس، عدم إطاعة أوامر الرئيس، البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس... إلخ؛

✓ السلبية: ومن صور ذلك اللامبالاة، عدم إبداء الرأي، عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات، الانعزالية، عدم الرغبة في التعاون، عدم تشجيع العمل الجماعي، تجنب الاتصال بالأفراد... إلخ؛

✓ عدم تحمل المسؤولية: ومن صور ذلك تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر، التهرب من الإماءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية... إلخ.

❖ الانحرافات السلوكية: ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفاته، ومن أهمها:

✓ عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: ومن صور ذلك ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية؛
✓ المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لمصلحة فرد أو جهة ينتهي إليها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة من دون أن يكونوا مستحقين لها، وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام؛
✓ الوساطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة من دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ، وهي منتشرة كثيرا في البلدان العربية.

❖ الانحرافات المالية: ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:
✓ مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة؛
✓ فرض المغارم: وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص؛

✓ الإسراف في استخدام المال العام: ومن صوره تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، إقامة الحفلات والدعائيات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع...إلخ.

❖ الانحرافات الجنائية: ومن أكثرها شيوعا ما يلي:
✓ الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول؛

✓ التزوير: أي تقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية، واصطناع الأوراق والمستندات والنقود الورقية وغيرها باستخدام تقنيات حديثة كالمحاسبات الآلية وتكنولوجيا المعلومات؛
✓ اختلاس الدين العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت تسميات مختلفة، كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

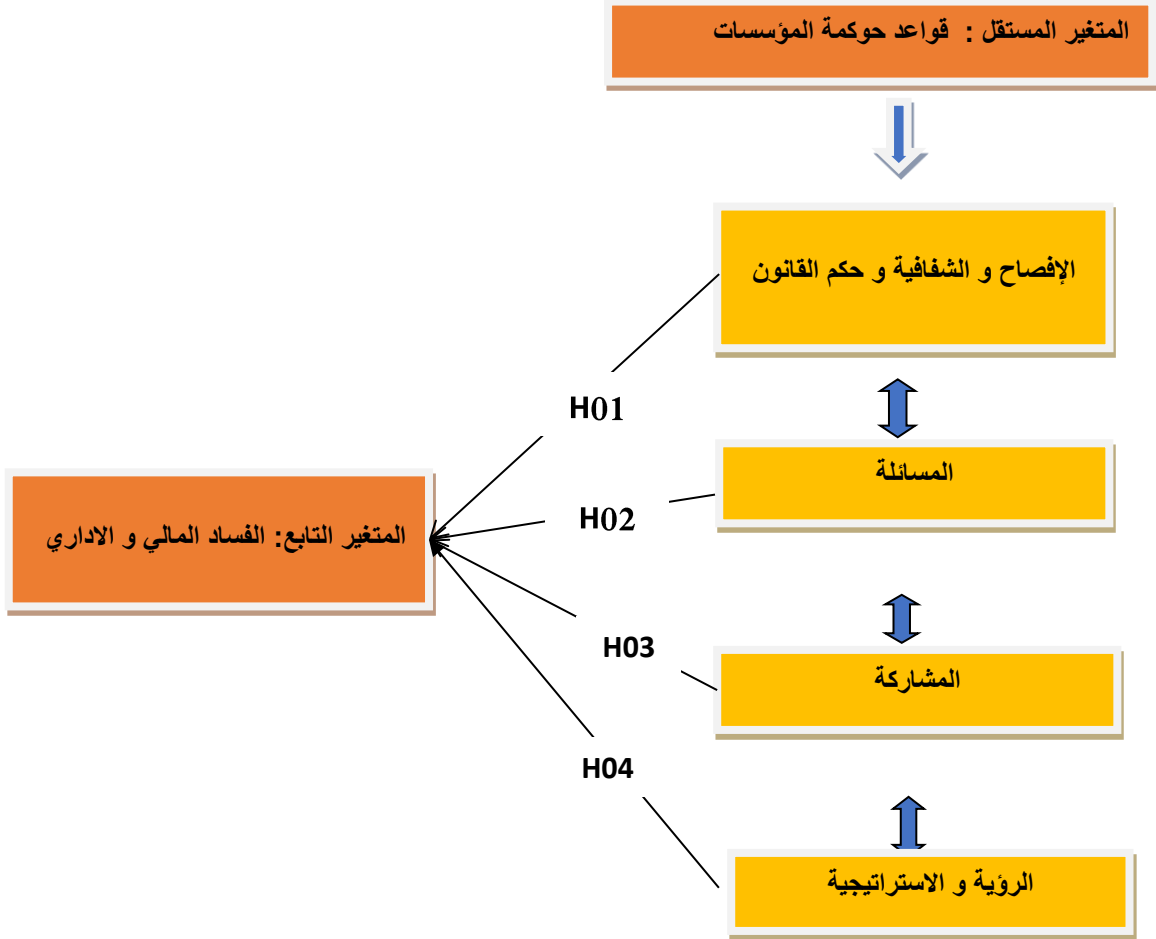
3. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3. أدوات جمع البيانات:

أدوات جمع البيانات ذات العلاقة بالجانب التطبيقي فقد تمثلت في المقابلات الشخصية للقيادات الإدارية في مؤسسات قطاع الاتصالات بولاية تيبازة، وشكلت الإستبانة الأداة الرئيسية في الدراسة.

❖ متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين

1.3. درجة الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة:

من أجل أن تكون الدراسة هادفة وذات بعد علمي صادق وصحيح تم عرضها واختبارها باستعمال معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قياس درجة الثبات لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الفا كرونباخ
الإفصاح والشفافية وحكم القانون	0.820
المسائلة	0.731
المشاركة	0.925
الرؤية والاستراتيجية في المؤسسة	0.855
المتغير التابع : الفساد المالي والاداري	0.772

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الفا كرونباخ مرتفعة ومناسبة لغرض البحث، حيث بلغت 0.820 بالنسبة للإفصاح والشفافية و0.731 بالنسبة للمسائلة و0.925، 0.855 بالنسبة للمشاركة والمسؤولية الاجتماعية على التوالي وهي نسب كلها مقبولة لأغراض البحث حيث فاقت الحد الأدنى 0.6 بما يعكس ثبات أداة الدراسة.

2.3. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

من أجل إسقاط المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري على إشكالية تبني مفهوم الحكم الراشد للمؤسسات محل الدراسة على الحد من الفساد المالي والإداري قمنا باختيار مجتمع الدراسة والمكون من مجموعة من مؤسسات قطاع الاتصالات، حيث تم إعداد إستبانة وتوزيعها على كل من قيادات الإدارات العليا.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة .

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	70.34
	أنثى	29.65
المجموع العينة		100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنة	31.03
	من 5 إلى 12 سنة	24.82
	من 13 سنة إلى 20 سنة	17.93
	أكثر من 20 سنة	26.20
المجموع العينة		100
العمر	29-25	20.68
	30- 39	40
	40- 49	30.34
	أكثر من 50	8.96
المجموع العينة		100
المستوى العلمي	ثانوي	10.34
	جامعي	75.86
	شهادات أخرى	13.79
		100
المجموع العينة		145

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من خلال الجدول السابق يتضح أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة 70.34 % أما الباقي فهو للإناث وهذا بسبب طبيعة اتجاه التوظيف بالنسبة لهذه المؤسسات أما من حيث درجة الخبرة بالنسبة للعينة المبحوثة فقد بينت النتائج أن تقسيم العينة بالنسبة للخبرة المهنية أن 36 % من العينة لها خبرة اقل من خمس سنوات والباقي موزع بين مستويات الخبرة حتى 12 سنة وما بين 13 إلى 20 سنة، أما من حيث متوسطات الأعمار بالنسبة للعينة فمعظم العينة اقل من 39 سنة أي بنسبة 60.68 % وهذا بسبب اتجاه المؤسسات المبحوثة إلى توظيف الفئات العمرية الشبابية لاستغلال طاقاتها في العمل وكذا مستوياتهم التكوينية، أما من حيث المستوى التعليمي فمعظم العينة من حاملي الشهادات الجامعية بنسبة 76 % وهذا دلالة على الاتجاه إلى توظيف المستويات التعليمية عالية التكوين وهذا في سبيل تحقيق أهدافها .

3.3. اختبار فرضيات الدراسة:

الجدول رقم (03): علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرين المستقل والتابع

المتغير التابع: الفساد المالي والإداري			المتغير المستقل:
مستوى المعنوية	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	قواعد حوكمة المؤسسات
0.003	0.630	0.810	الإفصاح والشفافية وحكم القانون
0.001	0.223	0.653	المساءلة
0.000	0.333	0.781	المشاركة
0.000	0.122	0.855	الرؤية والإستراتيجية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول السابق نجد أن معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية لتبني مفهوم الحكم الراشد والمتغير التابع الفساد المالي والإداري كانت كلها موجبة وعليه وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل (تبني قواعد الحكم الراشد والمتغير التابع) والمتغير التابع الفساد المالي والإداري، وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 أي :

✓ يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين (تبني قواعد الحكم الراشد على الفساد المالي والإداري في المؤسسات محل الدراسة).

✓ كما يلاحظ أن المستويات المعنوية للمتغيرات الفرعية لمدى تبني مفهوم الحكم الراشد والمتغير التابع الفساد المالي والإداري اقل من مستوى الدلالة 0.005 وبالتالي نستنتج بوجود علاقة تأثير كبيرة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 أي:

✓ يوجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين (تبني قواعد الحكم الراشد على الفساد المالي والإداري في المؤسسات محل الدراسة).

هذا وقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.630$ بالنسبة للإفصاح، الشفافية و حكم القانون أي أن 63 % من الانحرافات والتباين الحاصل في تفسير حدوث الفساد المالي والإداري ناتج عن عدم الإفصاح والشفافية وتطبيق القانون فيما يتم تفسير الباقي بعوامل أخرى، أما بالنسبة للعوامل الأخرى فقد كانت كلها منخفضة بالنسبة لتفسير الفساد المالي والإداري للمؤسسات محل الدراسة.

خلاصة:

يعتبر الفساد آفة عالمية لا تقل خطورة عن أي آفة أخرى، حيث باتت هذه الآفة منتشرة في جميع الدول دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، بل أخطر من هذا فهذه الآفة تعدت الحدود الجغرافي للدول وأصبح لديها طابع عالمي، وتسعى الدول جاهدت لتقليل من أثارها ومكافحة انتشارها بكل الامكانيات المتاحة.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- ✓ الحكم الراشد من أهم الطرق لمكافحة انتشار الفساد الإداري والمالي، وذلك لاحتوائها على مجموعة من الآليات من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى تعزيز دور وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
- ✓ الحكم الراشد هو بمثابة أداة تضمن كفاءة الإدارة وهو يعتبر كمؤشر للتحقق من الوصول للأهداف المرجوة، وهذا سيساهم بلا شك في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري.
- ✓ الفساد مهما تعددت تعاريفه فهو نقل ملكية عامة إلى ملكية خاصة دون وجه حق.
- ✓ الفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي الناتج عن الموظف أثناء قيامه بتأدية مهامه واستغلاله لمنصبه لتحقيق منافع شخصية.
- ✓ غياب عملية الرقابة والمساءلة والمحاسبة تعتبر من الأسباب الرئيسة لتغلغل وانتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر.

✓ وجود أساس محكم لتبني معايير الحكم الراشد في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة حيث تتناسب مع مقدار الشفافية والإفصاح وتطبيق القانون وهذا للحد من الفساد المالي والإداري.

قائمة المصادر والمراجع:

- العبيسي علي، هشام لبزة. (2006). أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات مع الإشارة إلى تجربة شركة أن سي أروبية-الجزائر. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر: مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الكر محمد، عنترة بن مرزوق. (2013). الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية...بين المعوقات والمتطلبات. جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر: مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني.

- بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء. (2016). الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014). جامعة الوادي، الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني.
- بوزيد سايج. (2012). سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد 10.
- تيميزار كمال. (جوان 2015). الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر. جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع.
- رقية عواشيرية. (مارس 2016). الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، العدد الثاني.
- عمار بن عيشي. (2017). تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة دراسة حالة ولاية بسكرة الجزائر. جامعة الوادي: مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03.
- فضيل خان، شعيب محمد توفيق. (مارس 2016). الفساد الإداري والمالي "المفهوم والاسباب والآثار وسبل العلاج"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، العدد الثاني.
- لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن. (2018). الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة الوادي، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- مريم قايد. (ديسمبر 2013). تفعيل آليات الحوكمة للحد من انتشار الرشوة أحد أبرز أوجه الفساد الإداري والمالي. قسنطينة، الجزائر: مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، العدد 02، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- وسيلة خزار. (ديسمبر 2010). مظاهر الفساد الإداري والمالي في عالمنا العربي الإسلامي "الجزائر والعراق أنموذجا". قسنطينة، الجزائر: مجلة المعيار، كلية أصول الدين، العدد 13 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

References

- Al-Absi Ali, Hisham Lebza. (2006). Management, finance and corporate governance, referring to the experience of NCA-Rouiba-Algeria. Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria: Journal of Research in Finance and Accounting Sciences, Issue 02, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences.
- Al-Kur Muhammad, Antarah bin Marzouk. (2013). Rational governance and Algerian local administration reform - Obstacles & requirements. Zayan Achour University, Djelfa, Algeria: Journal of Political and Administrative Research, Number. 2.
- Ben Dish Naima, Zarwat Fatima Zahra. (2016). Direct foreign adult governance in the MENA region, an applied study (1996-2014). El-Oued University, Algeria: Journal of Economic Studies, Issue IX, Volume II.
- Bouزيد Sayeh. (2012). Promoting accountability and transparency issues to combat corruption and enhancing good governance within the Arab countries. Kasdi University, Ouargla, Algeria: Researcher Journal, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Issue 10.
- Timizar Kamal. (June 2015). Political & constitutional reforms to implement rational governance in Algeria. Abbas Laghrour University, Khenchela, Algeria: Journal of Law and Political Sciences, 4th issue.
- Ruqaya Awa Matn. (March 2016). Rational governance as a tool to combat corruption in Maghreb countries. Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria: Journal of Rights and Freedoms, Laboratory of Rights and Freedoms, Issue number 2.
- Ammar bin Aishi. (2017). Applications of corporate governance principles and its roles in limitation of corruption in public companies. Valley University: Journal of Economic Development, Issue 03.
- Fadil Khan, Shoaib Muhammad Tawfiq. (March 2016). Administrative and financial corruption, "Concepts, causes, effects and reforms, University of Biskra, Journal of Rights and Freedoms, Volume 2.
- Lakhdar Rabhi, Abdul Majeed Ben Yakan. (2018). Rational governance and its role in achieving sustainable development in Algeria. El-Oued University, Algeria: Journal of Legal Sciences, No. 17, Faculty of Law and Political Sciences.
- Maryam Qayed. (December 2013). Activating good governance mechanisms to prevent bribery spread, as the most known administrative corruption. Constantine, Algeria: Journal of Sharia and Economics, Faculty of Sharia and Economics. Issue 02, Emir Abdelkader University of Islamic Sciences.
- Khazar method. (December 2010). Forms of administrative and financial corruption in Arab-Islamic region "Algeria and Iraq as a model". Constantine, Algeria: Standard Journal, Faculty of Fundamentals Religion, Issue 13, Emir Abdelkader University of Islamic Sciences.